

سات قضية شعبنا الاولى

هل يعيق لجنة الانتخابات..؟!!

وتحقيق مكاسب سياسية «ابتزازية» من السلطة الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام».. كان رد لجنة الانتخابات أنها تمارس مهامها ومسؤولياتها وفقاً لما هو مناهجها دستورياً وقانونياً وبكل شفافية وحيادية مطلقة.. وفيما يتعلق بتوقعات

تسجيل نحو مليوني شخص ممن بلغوا السن القانونية (١٨ عاماً)..

اشكالية أخرى

وفيما تبرز اشكالية جداول الناخبين والسجلات



□ الحكيمي



□ سهل



□ اليراني

الحكيمي: قريباً تشكيل اللجان الانتخابية

سهل: الأحزاب معنية بالتفاعل مع الحدث الوطني

اليراني: (٢٠) فنياً محايداً لتصحيح جداول الناخبين

الانتخابية إلى السطح كشماعة طالما علق المشترك عليها فشله وتبريراته «اللامنتجية» إزاء كل استحقاق انتخابي وجهوده المتواصلة للتشكيك في نزاهة الأحداث الديمقراطية السابقة والمقبلة أيضاً لتعطيلها وتعكير صفو الحياة للشعب المواطن اليمني.. واستدراكاً لتلك الحملات «المشتركية» راعت التعديلات القانونية الأخيرة على قانون الانتخابات التي تضمنت بنود اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الموقع بين المؤتمر وحلفائه وأحزاب المشترك المعارض واستجاب صراحة لتطلعات المعارضة وتوصيات الاتحاد الأوروبي والتي من أبرزها تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة..

مشهداً على ضرورة أن تتفاعل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية مع هذا الحدث الوطني والديمقراطي.. وكان القطاع التربوي قد نفذ المرحلة الأولى للاستحقاق الانتخابي المقبل في أغسطس العام ٢٠٠٨م استعداداً للانتخابات التي كان يفترض إنجازها العام ٢٠٠٩م وقد تم

في ندوة التعديلات الدستورية بزييد:

التعديلات ستحقق المزيد من الرقابة والتشريع

من أهم ما خلصت إليه الندوة السياسية والفكرية حول التعديلات الدستورية - والتي نفذتها جامعة الحديدة في الأسبوع قبل الماضي - أن مسألة تعديل بعض مواد الدستور وأستحداث مواد دستورية، صارت ضرورة وطنية لا يجوز إخضاعها لمساومات حزبية، مثلما لا تقبل وصاية خارجية من أية جهة كانت.

مستوى الجمهورية.

خطر التراجع

وفي سياق أهمية إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في الـ ٢٧ من إبريل القادم، أكدت ورقة عمل أخرى قدمها الدكتور عبده هديش، أن أي تأجيل مرة أخرى للانتخابات لا يصب في مصلحة الوطن العليا خاصة أنه تم تأجيلها في المرة السابقة ولم يعد هناك ما يلزم للتأجيل مرة ثانية.

وتذهب الورقة إلى التأكيد على أن التعديلات الدستورية لها أكثر من بعد سياسي واقتصادي واجتماعي. كما سلط الضوء على أبرز التعديلات التي ناقشها مجلس النواب، وأكدت أن لها أبعاداً ودلالات وطنية تستوجب لمطالبات وطموحات المواطنين.

وأشارت الورقة إلى موقف أحزاب المشترك من الانتخابات، موضحة أن حفنة من النشاز التي جعلت من نفسها بدلاً للملايين العريضة وإرادتهم والتي ظلت لسنوات تشدق بالديمقراطية وأفكارها وممارساتها وسلوكياتها الحضارية والراقية، هي نفسها من استغلت الديمقراطية من أجل تحقيق مكاسب ذاتية فحسب ووقفت اليوم موقفاً ليس بالغريب عليها إطلاقاً.. وأضافت: بدلاً من أن تقف إلى جانب قرار إجراء الانتخابات في موعدها نجدتها تتمترس وتمترساً عقيماً وتضع اشتراطات وإملاءات ابتزازية.

وبينت د. هديش خطورة التراجع عن خوض الانتخابات القادمة أو تأجيلها للمرة الثانية: «هذا التراجع تنطوي عليه تبعات كبيرة وأخطار كثيرة تمس الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وتماسكه، ليس هذا فحسب بل إن ذلك يدفع باتجاه تكريس الفساد في كل القطاعات السياسية والمالية والإدارية والسلوكية والفكرية ويجعل الوطن يعيش حالة من الركود الأسن على جميع الأصعدة».

شنيف: ضرورة التعديلات الدستورية مبعثها وطني وسيادي

د. هديش: تأجيل الانتخابات سيفقد مشروعية الهياكل الديمقراطية

وتابع: إن التأجيل سيفقد المشروعية للهياكل الديمقراطية في البلد، وسيكون الاختلاف أعمق، والقضية التي سيدار حولها هي أوسع من الانتخابات، وسيكون الحوار حول الوطن كله، وسيكون الشعب هو الخاسر الأودح. كما أن التأجيل سيفقد ثقة الخارج سواء مانحين أو غيره وأن البحث وراء تأجيل الانتخابات يجعلنا نشتم رائحة تملح أو هروب من الديمقراطية من خلال اتفاقات انقلابية على إرادة الشعب.

وفي سياق مناقشتها لموقف أحزاب اللقاء المشترك تؤكد الورقة أن «كل ما تريده أحزاب اللقاء المشترك هو إيقاع الوطن في شرك الفتنة والفوضى بإيصاله إلى مرحلة الفراغ الدستوري والوصول إلى السلطة بأية طريقة كانت، فالمشترك هو شراكة بين مجموعة متناقضة لا يجمعها شيء سوى الوصول للسلطة بأية طريقة، إما بطريقة المسلومة أو المحاصصة أو الشراكة».

وفي اتجاه توسيع صلاحيات الحكم المحلي ماليًا وإداريًا.. قال شنيف، أنه بقدر ما هو مطلب القوى السياسية والاجتماعية.. بقدر ما سيؤدي إلى تحمل السلطات المحلية في المحافظات ومديرياتها المسؤولية في تسيير شؤون المواطنين وسهولة الإجراءات، وإقامة المشاريع وفقاً لأولويات كل محافظة دون اللجوء إلى المركز

أما على صعيد تطوير السلطة التشريعية، فإن هذه التعديلات بحسب شنيف - ستحقق المزيد من الرقابة والتشريع، وبالتالي الحد من غول الفساد بصوره المتعددة.. وذلك بالاتجاه في التعديل الدستوري، لاعتماد نظام المجلسين وانشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية كأصلاح دستوري لتعزيز العمل الديمقراطي..

بحيث تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما: مجلس النواب المنتخب بالكامل، ومجلس الشورى الذي يتم انتخاب ٧٥٪ من قوامه ونسبة ٢٥٪ من ذوي الكفاءات المتخصصة يصدر بهم قرار جمهوري.. كخطوة متقدمة لواقعية واستقرار الجانب التشريعي في ضوء المهام والمسؤوليات لكلا المجلسين، والتي منها بقاء صلاحيات مجلس النواب في الرقابة على أداء الحكومة ومحاسبتها كونه المنتخب مباشرة من قبل الشعب، وتكون التسمية الجامعة للمجلسين «النواب والشورى» هي مجلس الأمة..

على أن التعديل الدستوري المقترح الخاص بتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات فقط، بدلاً عن المدة المحددة بسبع سنوات في الدستور الحالي يستهدف ضمن مدلولاته وإبعاده المزيد من فرص التداول السلمي للسلطة، لمنصب رئاسة الجمهورية، ولطابع الورقة سيكون قائماً مادام هذا الموقع يتم عن طريق الانتخاب المباشر والحر عبر صناديق الاقتراع على

وفي اتجاه توسيع صلاحيات الحكم المحلي ماليًا وإداريًا.. قال شنيف، أنه بقدر ما هو مطلب القوى السياسية والاجتماعية.. بقدر ما سيؤدي إلى تحمل السلطات المحلية في المحافظات ومديرياتها المسؤولية في تسيير شؤون المواطنين وسهولة الإجراءات، وإقامة المشاريع وفقاً لأولويات كل محافظة دون اللجوء إلى المركز

أما على صعيد تطوير السلطة التشريعية، فإن هذه التعديلات بحسب شنيف - ستحقق المزيد من الرقابة والتشريع، وبالتالي الحد من غول الفساد بصوره المتعددة.. وذلك بالاتجاه في التعديل الدستوري، لاعتماد نظام المجلسين وانشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية كأصلاح دستوري لتعزيز العمل الديمقراطي..

بحيث تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما: مجلس النواب المنتخب بالكامل، ومجلس الشورى الذي يتم انتخاب ٧٥٪ من قوامه ونسبة ٢٥٪ من ذوي الكفاءات المتخصصة يصدر بهم قرار جمهوري.. كخطوة متقدمة لواقعية واستقرار الجانب التشريعي في ضوء المهام والمسؤوليات لكلا المجلسين، والتي منها بقاء صلاحيات مجلس النواب في الرقابة على أداء الحكومة ومحاسبتها كونه المنتخب مباشرة من قبل الشعب، وتكون التسمية الجامعة للمجلسين «النواب والشورى» هي مجلس الأمة..

على أن التعديل الدستوري المقترح الخاص بتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات فقط، بدلاً عن المدة المحددة بسبع سنوات في الدستور الحالي يستهدف ضمن مدلولاته وإبعاده المزيد من فرص التداول السلمي للسلطة، لمنصب رئاسة الجمهورية، ولطابع الورقة سيكون قائماً مادام هذا الموقع يتم عن طريق الانتخاب المباشر والحر عبر صناديق الاقتراع على

وفي اتجاه توسيع صلاحيات الحكم المحلي ماليًا وإداريًا.. قال شنيف، أنه بقدر ما هو مطلب القوى السياسية والاجتماعية.. بقدر ما سيؤدي إلى تحمل السلطات المحلية في المحافظات ومديرياتها المسؤولية في تسيير شؤون المواطنين وسهولة الإجراءات، وإقامة المشاريع وفقاً لأولويات كل محافظة دون اللجوء إلى المركز

أما على صعيد تطوير السلطة التشريعية، فإن هذه التعديلات بحسب شنيف - ستحقق المزيد من الرقابة والتشريع، وبالتالي الحد من غول الفساد بصوره المتعددة.. وذلك بالاتجاه في التعديل الدستوري، لاعتماد نظام المجلسين وانشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية كأصلاح دستوري لتعزيز العمل الديمقراطي..

بحيث تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما: مجلس النواب المنتخب بالكامل، ومجلس الشورى الذي يتم انتخاب ٧٥٪ من قوامه ونسبة ٢٥٪ من ذوي الكفاءات المتخصصة يصدر بهم قرار جمهوري.. كخطوة متقدمة لواقعية واستقرار الجانب التشريعي في ضوء المهام والمسؤوليات لكلا المجلسين، والتي منها بقاء صلاحيات مجلس النواب في الرقابة على أداء الحكومة ومحاسبتها كونه المنتخب مباشرة من قبل الشعب، وتكون التسمية الجامعة للمجلسين «النواب والشورى» هي مجلس الأمة..

على أن التعديل الدستوري المقترح الخاص بتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات فقط، بدلاً عن المدة المحددة بسبع سنوات في الدستور الحالي يستهدف ضمن مدلولاته وإبعاده المزيد من فرص التداول السلمي للسلطة، لمنصب رئاسة الجمهورية، ولطابع الورقة سيكون قائماً مادام هذا الموقع يتم عن طريق الانتخاب المباشر والحر عبر صناديق الاقتراع على

يتأمرمون عليه من أجل الحصول على مكاسب شخصية..

داعياً جميع أبناء اليمن السير معاً لانجاح الانتخابات واختيار من يمثلهم في مجلس النواب يوم ٢٧ إبريل ٢٠١١م، وعلى بركة الله نمضي، ولنترك المثبطين لأنفسهم

صلاحيات الشعب

وتحدث بهذا الخصوص الأخ يسر محسن العامري قائلًا: الانتخابات حق كفله الدستور وإجراؤها في موعدها المحددة أمر مهم يجنب البلاد التجاذبات السياسية كما هو حاصل الآن.. فكل أحزاب العالم في الدول ذات الطابع الديمقراطي تعد نفسها للانتخابات وتقوم قائمتها إذا تأخرت عن موعدها إلا في اليمن فإن أحزاب المشترك تسعى لتأجيل الانتخابات فترة بعد أخرى لماذا؟ ربما لحاجة في نفوسهم..

وأضاف: الشعب اليمني هو أصل الأحزاب وليست الأحزاب هي أصل الشعب.. فتلك الأحزاب مجتمعة لا تشكل إلا نسبة صغيرة جدا من الشعب اليمني صاحب السلطة ومصدرها. كما أن الاتفاقات التي تتم بينها - والتي للأسف لا تدوم طويلاً - أصبحت سمة ظاهرة بينها.. وطالب بتعديل دستوري في الفقرة التي تنص على حق مجلس النواب في تحديد فترة المجلس وإعادة

الانتخابات حق كفله الدستور وإجراؤها في موعدها المحددة أمر مهم يجنب البلاد التجاذبات السياسية كما هو حاصل الآن.. فكل أحزاب العالم في الدول ذات الطابع الديمقراطي تعد نفسها للانتخابات وتقوم قائمتها إذا تأخرت عن موعدها إلا في اليمن فإن أحزاب المشترك تسعى لتأجيل الانتخابات فترة بعد أخرى لماذا؟ ربما لحاجة في نفوسهم..

وأضاف: الشعب اليمني هو أصل الأحزاب وليست الأحزاب هي أصل الشعب.. فتلك الأحزاب مجتمعة لا تشكل إلا نسبة صغيرة جدا من الشعب اليمني صاحب السلطة ومصدرها. كما أن الاتفاقات التي تتم بينها - والتي للأسف لا تدوم طويلاً - أصبحت سمة ظاهرة بينها.. وطالب بتعديل دستوري في الفقرة التي تنص على حق مجلس النواب في تحديد فترة المجلس وإعادة

الانتخابات حق كفله الدستور وإجراؤها في موعدها المحددة أمر مهم يجنب البلاد التجاذبات السياسية كما هو حاصل الآن.. فكل أحزاب العالم في الدول ذات الطابع الديمقراطي تعد نفسها للانتخابات وتقوم قائمتها إذا تأخرت عن موعدها إلا في اليمن فإن أحزاب المشترك تسعى لتأجيل الانتخابات فترة بعد أخرى لماذا؟ ربما لحاجة في نفوسهم..

وأضاف: الشعب اليمني هو أصل الأحزاب وليست الأحزاب هي أصل الشعب.. فتلك الأحزاب مجتمعة لا تشكل إلا نسبة صغيرة جدا من الشعب اليمني صاحب السلطة ومصدرها. كما أن الاتفاقات التي تتم بينها - والتي للأسف لا تدوم طويلاً - أصبحت سمة ظاهرة بينها.. وطالب بتعديل دستوري في الفقرة التي تنص على حق مجلس النواب في تحديد فترة المجلس وإعادة



□ يسر



□ شحبل



□ العيدروس

< يسر: الشعب صاحب السلطة ومصدرها

< شحبل: الجماهير أكثر وعياً من الادعاء

العيدروس: المتباكون على الوطن يتأمرمون عليه

السعيد أسس نظام الشورى من عهد بلقيس وعبر كل العصور كان اليمنيون في مقدمة العرب إذ هم أصل العروبة من خلال حرية الرأي وبحمد الله بعد تحقيق الوحدة المباركة كفل الدستور لكل يمني أن ينتخب من يمثله في انتخابات حرة ونزيهة بعيداً عن البلطجة أو أسلوب القهر الذي كان يمارس في زمن التشطير.. ونحن اليوم نمر بمنعطف خطير وهو محاولة البعض إلغاء هذه الفطرة الشورية في حياة شعبنا العريق بدعوى أنهم أوصياء على الوطن وابنائهم، ويطلبون بالتأجيل للانتخابات..

وتارة يريدون الحوار على اتفاقات تنصلوا عنها ويتحدثون عن إصلاحات هم قد تخلوا عنها أثناء مشاركتهم في السلطة.. واعتبر اختلاق المشترك للاعذار بهدف إيصال البلاد إلى فراغ دستوري.. هكذا هم كمن لا يستطيع أن يعيش إلا في مستنقع عن، وعجبا لهم أن يدعون الخير للوطن وهم

نعم
للتعديلات
الدستورية

